

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وارث الأرض ومن عليها، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وأفضل خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، نظم مركز الدراسات القانونية والقضائية ندوة حول "القانون المدني في عقده الثاني: تحديات الواقع وآمال المستقبل"، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية، نظرا للتطورات والمستجدات القانونية على الساحتين الوطنية والدولية، حيث شهدت التشريعات المدنية على مستوى العالم تعديلات في مجال العقود، لا سيما فيما يخص مبدأ حسن النية، وركن السبب في العقود، كما أضحت التقنيات الناشئة تحديا قانونيا بشأن المسؤولية المدنية، وذلك في ظل الاستخدام المتصاعد لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتدخلها في اتخاذ بعض القرارات التي قد يترتب عليها ضرر يوجب المسؤولية المدنية.

وقد خرجت الندوة بالعديد من التوصيات القانونية بتعديل نصوص القانون المدني القطري مواكبة للتطورات التقنية المتسارعة. واستكمالا لذلك، وجهت هيئة تحرير المجلة القانونية والقضائية التي يصدرها المركز دعوة لأساتذة وفقهاء القانون المدني في قطر والدول العربية من أجل إصدار عدد خاص من المجلة يحتوي على عدد من الأبحاث في مواضيع القانون المدني التي تستدعي إعادة نظر وتحديث وفقا لآخر التطورات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية. وقد لاقت الدعوة قبولا وترحيبا وتفاعلا من لفيف من الأساتذة؛ مما أثمر عنه خروج هذا العدد إلى النور.

يحتوي هذا العدد على عدد من الأبحاث متنوعة الموضوعات، إلا أنها جميعا في إطار القانون المدني وبهدف تحديثه، حيث تتناول: جدوى ركن السبب في العقود، وحراسة الشيء في القانون

المدني القطري في ظل المستجدات التكنولوجية، وتطوير القواعد المنظمة لمبدأ حسن النية في العقود في القانون المدني القطري، والتكييف القانوني لعقد استثمار أراضي الوقف.

نرجو أن يقدم هذا العدد إضافة علمية قانونية للمكتبة القطرية، وأن يعود بالنفع على تطوير القانون المدني وتحديثه في دولة قطر، وبما يساهم في تسهيل المعاملات المدنية بين الأفراد وحماية حقوقهم والتوازن بينها، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير لدولتنا العزيزة قطر، ولما فيه من رفعة للمجتمع وقيمه ونشر العلم فيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. عبد الله حمد عبد الله الخالدي

رئيس تحرير المجلة القانونية والقضائية